مخاوف أميركية على مصير مبارك
الانفتاح والتبعية لواشنطن فجّرا أزمة النظام

حاولت الحكومة ، ووسائل الاعلام الرسمية المصرية ، التقليل من شان حملة الاحتجاج التي اندلعت شرارتها في القاهرة في نهاية الاسبوع الماضي ، وتتربر اسبابها بصورة سطحية بعيدا عن جذورها الممتدة في وجدان الاوساط الشعبية المصرية جراء الفقر والتبعية للسياسة الامريكية ، والازمة الطاحنة التي تعصف بالاقتصاد المصري .

ففي الوقت الذي اعلنت فيه البيانات الحكومية المصرية في البداية ان سبب الانتفاضة هي "اشاعة" سرت بين بضع مئات من رجال الامن" (١) وعادت واعترفت فيما بعد بوجود خطة لتمديد فترة خدمة المجندين مما كشف عمق الازمة والتخبط الذي تعاني منه الدوائر الحاكمة في القاهرة.

وكانت الادارة الامريكية قد زودت المسؤولين الاسرائيليين ، في وقت سابق ، بتقارير تعكس المخاوف الامريكية من حدوث تمرد او عصيان ضد نظام مبارك .

وعلى هذا الصعيد ، فقد تساءلت وكالة الانباء الفرنسية في تقرير لها : كيف امكن للشرارة التي اشعلت الاحتجاج في شارع الهرم ان تمتد بسرعة الى اماكن اخرى في اسيوط والاسماعيلية والغليوبية ودلتا النيل ؟

كما لفت انتباه المراسلين الصحفيين ان حملة الاحتجاج قد استهدفت مظاهر الثراء الفاحش في الملاهي والفنادق ، واستذكروا بهذا الصدد ان مجندين من بلدات وقرى فقيرة في صعيد مصر ، كانوا مكلفين بحراسة المناطق الفاخرة في الجيزة وغيرها ،لا سيما وان المرتب الشهري للجندي لا يكفي لتناول وجبة طعام في المكان الذي يحرسه !

ومما يؤكد زيف التقارير الرسمية المصرية هو ان عدد قوات الجيش التي شاركت في قمع الانتفاضة يقدر بحوالي ٣٠٠ الف جندي ،باسلحتهم الثقيلة ،يشكلون ثلثي القوات المصرية التي يقدر عدد افرادها حسبما اوردت وكالة رويتر بـ ٤٧٥ الف رجل . اما عدد ضحايا الاحداث العاصفة فقد بلغ ٣٥٣٦ ما بين معتقل وقتيل وجريح

قنبلة موقوتة

تتناقل وسائل الاعلام تصريحات للناطقين باسم وزارة الخارجية الامريكية يعربون فيها عن "قلقهم العميق" نحو قدرة مبارك على التوصل الى حل للوضع الاقتصادي المصري المتدهور ، ويستذكرون الاخطار المتزايدة جراء تنامي قوى المعارضة المصرية ، وقد لخص احد المسؤولين الامريكيين الموقف في مصر على الشكل التالي : " تشعر ان الموقف حالك تماما . ولا يبدو ان هناك على اعلى مستوى اي تقدير لخطورة المشكلة او ما ينبغي ان يكون عليه الحل".

ولكن ما تتجاهله التقارير الامريكية ، هو الاسباب الفعلية للمازق الذي يعيشه نظام مبارك .

الأرقام تتحدث

طبقا للتقرير الاخير للبنك المركزي المصري الى مجلس الشعب عن الاوضاع النقدية والائتمانية خلال السنة المالية الاخيرة ١٩٨٤/١٩٨٥ ، فان مجموع ديون مصر يبلغ ٤٦ مليار جنيه مصري ، تصل المبالغ المطلوبة لخدمتها الى ٣ مليارات جنيه مصري سنويا ، في حين يبلغ الدخل القومي لمصر ٢٤ مليار جنيه .

وقد تراكمت هذه الديون على مصر خلال عشر سنوات (١٩٧٥ – ١٩٨٥) ، رغم ان عائدات مصر قد زادت ، خلال نفس الفترة ، بـ ٥٠ مليار دولار امريكي من عائدات قناة السويس ، وايار النفط وتحويلات المصريين من الخارج والدخل السياحي .

والسؤال المطروح بحدة الان كيف تراكمت هذه الديون ؟ واين ذهبت الزيادة في الدخل القومي؟

كان التوجه الاساسي لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها السادات ، تسخير الجزء الاكبر من المنزانية للاستيراد وتمويل السلع الكمالية المستوردة ، وخاصة من الاسواق الامريكية ، وقد ارتفع حجم الاستيراد من ٢ر٥ مليار جنيه في العام ١٩٧٦ الى ٧ مليارات في العام ١٩٨٤.

ومقابل ذلك هبطت قيمة الصادرات المصرية ، والانتاج المصري عموما ، حيث انخفضت صادرات النسيج بنسبة ٥٠ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٧٤ ، ونتيجة الاعتماد على "المعونات" الامريكية فقد اهملت مصر انتاج القمح ، وهي تستورد منه حاليا ٧٤ بالمئة من حاجتها .

وتراجعت مساهمة الزراعة عموما في الدخل القومي المصري عموما من ٣٢ بالمئة في الستينات الى ٢٢بالمئة في اواسط السبعينات الى ١٧ بالمئة في العام ١٩٨٠.

وقد تميزت هذه الفترة ببروز وتنامي امكانات الفئات الطفيلية في مصر ، المنتفعة من اعمال السمسرة للشركات الامريكية ، والتي كانت تحصل على عمولات عالية لقاء تسهيل عقد صفقات غير مربحة للاقتصاد المصري ، وبهذا الصدد اشار تصريح لمحمد حسنين هيكل في مجلة صباح الخير المصرية ، الى استعداده للكشف عن تفاصيل لارصدة مسؤولين مصريين في بنوك خارج مصر ،تبلغ قيمتها ٢٠ مليار دولار امريكي .

نهب في ثوب "المعونات"

بدأت ما يسمى بالمعونات الامريكية تصل لمصر بعد حوالي سنة من انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وبلغ مجموعها حتى نهاية العام ١٩٨٤ ، نحو ٩ر٦ مليار دولار ، بمعدل سنوي يبلغ ١ر١ مليار دولار .

ولكن هذا الرقم "للمعونات" رقم وهمي ، حيث ان جزءا من "المعونات" يعطى على شكل اسلحة ولكن اسعارها تبلغ ثلاثة اضعاف اسعار الاسلحة السوفييتية المماثلة كما تتحول مجمل "المعونة" الامريكية الى تصدير بضائع ومنتجات امريكية لمصر ، ولكن امريكا تحصل على ثمن معوناتها اضعافا مضاعفة ، ليس فقط من الناحية السياسية .

فهناك في مصر الان اكثر من ٢٠٠ مشروع اقتصادي امريكي، تبلغ استثمارتها حوالي ٥٠٠ مليون دولار ، وتصدر امريكا لمصر سنويا بضائع بقيمة ٣ مليارات دولار وتستورد منها ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار ، وفي المحصلة يبلغ عجز الميزان التجاري المصري مع امريكا لوحدها ٢٧٠٠ مليون دولار، من اصل مجمل العجز البالغ حوالي ٥ مليارات جنيه مصري .

وهكذا فان "المعونات" الامريكية لمصر تسير حسب المعادلة التالية : تستورد مصر بضائع امريكية باسعار تفوق قيمتها ، وتعجز الصادرات المصرية عن دفع عجز ميزانها التجاري مع امريكا وعندها تاتي "المعونات" الامريكية لتقدم جزءا من هذا العجز ، اي ان "المعونات" الامريكية تحول للمتمولين الامريكيين لتسديد اثمان جزء من صادراتهم لمصر!

وقد ادت هذه المعادلة الى تفاقم ازمة الاقتصاد المصري ، وبشر الخبراء الى ان المداخيل المصرية الرئيسية (من النفط والقناة وتحويلات المصريين والسياحة) ستنخفض خلال العام ١٩٨٦ ، مما سيؤدي الى استفحال ازمة الاقتصاد المصري ومعها ازمة نظام مبارك .

اما الحصيلة السياسة لتبعية مصر الاقتصادية للولايات المتحدة فقد كانت الالتزام باتفاقات كامب ديفيد ، وتأمين عبور امريكا واسرائيل في قناة السويس ، وحق امريكا في التحليق بلا قيود في الاجواء المصرية ، واستخدام التسهيلات العسكرية المصرية للقيام بمناورات مشتركة لتدريب قوات العدوان الامريكية على ظروف القتال الصحراوي . وقد برز العجز المصري ذروته بالاذعان للقرصنة الامريكية عند اختطاف الطائرة المصرية مما ادى الى استفزاز المشاعر الوطنية للمصريين جراء عجز نظام مبارك عن التصدي لهذه القرصنة.

إرهاصات الانتفاضة

ان انتفاضة جماهير مصر الاخيرة لم تهبط من السماء ، وانما جاءت تتويجا لسلسلة من النشاطات الاحتجاجية في السابق ، وحسبما اوردت صحيفة الاهالي المصرية ، فان العام ١٩٨٥ المنصرم لوحده قد شهد اكثر من ٨٥ تحركا جماهيريا ، منها ٤٤ تحركا عماليا شارك فيها حوالي ٥٠ الف عامل في ٢٥ موقع عمالي ، وشارك ٥٠ الف طالب في ٣١ تحرك طلابي في تسع جامعات مصرية.وشملت اعمال الاحتجاج المظاهرات والاضرابات والاعتصامات .

وقد استنتجت الصحف الامريكية من الاحداث الاخيرة في مصر ان نظام مبارك قد دخل في دوامة مفرغة ، فهو،اثر حملة الاحتجاج الاخيرة،لا يجرؤ على المس بمستوى حياة الكادحين ، وبالتالي فان ازمة الاقتصاد المصري ستتفاقم مما سيؤدي مجددا الى تنامي اعمال الاحتجاج ضد نظامه الذي يقف على شفا الانهيار .

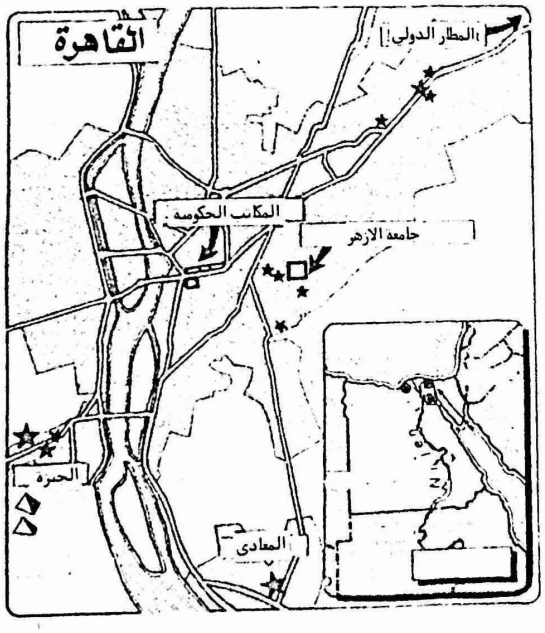

من هنا ... وهناك ..

صحافة تحت الضغط

توصلت مجلة "كريستيان ساينس مونيتور" الامريكية الى استنتاج مفاده"ان معظم الامريكيين لا يثقون في موضوعية صحافتهم "الحرة" ، داخل الولايات المتحدة" . وقد استندت المجلة في استنتاجها الى خلاصة استطلاع للراي اجراه معهد "غالوب" الامريكي الشهير في هذا المضمار.

ومما قاله الذين شملهم الاستطلاع :"ان منهج الصحافة الامريكية المنكر في نشر التقارير الاخبارية هو في الانحياز لجانب واحد".

والسؤال المطروح : لماذا يحدث ذلك ؟

ولاحظت الـ "كريستيان ساينس مونيتور" ، الضغط الواقع على الصحافة من جانب الادارة الامريكية والاحتكارات الضخمة .

ويقول البروفيسور ميخائيل روبنسون ، المحاضر في جامعة "جورج تاون" الامريكية : "ان الكثير من الامريكيين يعتقدون ايضا ، ان الصحافة تخشى من وكالة المخابرات المركزية الامريكية الـ :"سي.اي.ايه" ، واوساط اخرى لها نفوذ في امريكا" .

نجاحات مزعومة

اعلن الكونغرس الامريكي عن يوم ٢٠ كانون ثاني من كل عام ، مناسبة وطنية امريكية لتكريم المناضل الاسود من اجل الحريات المدنية في الولايات المتحدة . "مارتن لوثر كينغ" . وبهذه المناسبة القى الرئيس الامريكي ريجان خطابا بثته محطات الاذاعة الامريكية ، واعلن فيه :"عن بشائر تطبيق العدالة العرقية داخل المجتمع الامريكي" ! واضاف ريغان انه لو سئل عن المكانة التي بلغها السود في امريكا حاليا لكان جوابه :"انها افضل من اي وقت مضى"!

لكن احدى محطات التلفزيون الامريكي عرضت برنامجا وثائقيا، تضمن مجموعة من الوقائع ، اشارت الى ان الرئيس ريغان كان يزخرف الحقيقة.

وما اظهرته الوقائع ، هو ان نسبة البطالة في اوساط الامريكيين السود آخذة في الارتفاع. وتبلغ نسبة البطالة حاليا ١٥ر٦ بالمئة، بينما كانت في عام ١٩٧٨ ١٢ر٣ بالمئة. وشمل الفقر ٤٢ بالمئة من العائلات الامريكية السوداء. بينما كانت النسبة في عام ١٩٨٠، ٣٢ بالمئة.

وصرح ثلثا الشبان السود الذين التقى بهم مراسلو وكالة "اي.بي.سي" للبث التلفزيوني، ان التمييز العنصري ما زال مطبقا ضدهم، وخصوصا في مجالات : فرص العمل وايجاد شقق سكنية.

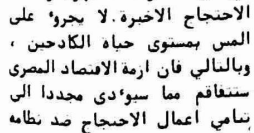

٢٥٥ بالمئة التضخم في البرازيل

بلغ المعدل السنوي للتضخم في البرازيل ٢٥٥ بالمئة فقط لا غير! هذا وقد اعلنت الحكومة البرازيلية عن تجميد شامل في اسعار السلع وعلى رواتب العمال والموظفين لمواجهة هذه الازمة .